هل نغسل أيدينا من دماء الحرب؟

أحمد جابر*

عشية الثالث عشر من نيسان من العام ١٩٧٥، كان اللبنانيون مختلفين على توصيف واقع حالهم، ومنقسمين حيال تعيين موقع بلدهم بالنسبة الى ذاته وبالنسبة الى جواره الاقرب وعمقه العربي الأبعد.

عشية الثالث عشر من نيسان من العام الفين، ما زال اللبنانيون على انقساماتهم المطعمة بربع قرن من المقاربات والانفجارات والاجتهادات والمحاولات، التي لم تصل الى خاتمة سعيدة بعد. فلن نؤرخ لحدث «بوسطة» عين الرمانة؟ أم ان «البوسطة» ما زالت موتفة بيننا، شاهدة بدماء ضحاياها، وبدماء من استدرجتهم الدماء، على ان العجلات الحاملة لذلك الجسم الثقيل ما زالت مؤهلة للسير، وان كثيراً من الهواء الفاسد اعيد ضخه فيها؟

يحلو للبعض ان يؤرخ، فينضح الخلاف من اول حرف. حتى الآن لم يتفق اللبنانيون على تسمية الحرب باسمها، فهي ما زالت حرب الآخرين عند فريق!!... وسط ذلك يضيع السؤال عن حربنا نحن بواسطة الآخرين ومعهم. لعل المسالة هنا، مسالة الذات، غير مرغوب بها. وهذا تقليد لبناني عريق، ينفي عن طباع اللبنانيين الميل الى العنف، ويحيد بهم عن سلوك جادة الاقتتال، فهم منذ الفينيقيين دعاة تجارة وتبادل، وأصحاب اختراقات تبادلية، طابعها العام سلمي وحضاري.

ويطيب للبعض توزيع الأنصبة من المسؤولية عن الحرب، فيحمل كل طرف نصيباً يتلاءم ومبلغ الدمغاجوبا التي عصفت بالبلد، ويتناسب طرداً مع استضعاف هذا الفريق، او الاستقواء بذاك. يستحضر الفلسطيني مثلاً بصفته راجح الايدي، بقرا اخلاقيا، وتكوينا ادميا، ولا يشار من قريب او بعيد الى ثقل قضيته وإلى مركزيتها والى نوع الاعباء التي تتبها حضوره في أكثر من بلد عربي، خلال ذلك لا يسأل اللبنانيون انفسهم لماذا كان بحضور القضية الفلسطينية هذا الأثر المدمر على بنية البلد بخلاف ما حصل لدى العرب الآخرين الذين حضرت المسالة الفلسطينية في يومياتهم وبين جنباتهم؟ لماذا لا يطرح السؤال؟ لانه يفتح باب المغارة بجواب بعيد الاعتبار الى مسؤولية البنية اللبنانية إياها، جغرافيا واقتصاداً، والى مسؤولية النظام المناطة به إدارة الاجتماع اللبناني العام، بعلاقته بين أفراده، وبعلاقته مع محيطه وجواره. نستطرد هنا لنقول، اننا ما زلنا نحمل رأياً، راج خلال سنوات الحرب، موجزه ان النظام المقفل على تسويات داخلية، والمصر على سد مخارج التسوية الخارجية، هذا النظام يظل المسؤول الاول عن افتتاح المسار الاهلي المتفجر، الذي نتجرع اليوم بعضاً من علقم نتائجه.

هل هذا هو كل ما في الأمر؟ وهل نكتفي من الوقوف أمام الحرب الاهلية - الغائبة الحاضرة - بعملية غسل الايدي من دمها؟ بالطبع لا، فعلى الضفة الاخرى المقابلة للنظام، بقواه ومؤسساته النظامية والاهلية، ضج خطاب الاعتراض اللبناني الفاعل، بمقولات التغيير، وباستساخ فرصة الحرب الاهلية للعروج بالبلد في معارج الديموقراطية والتطور!! ولم يطل الأمر لتتكشف الساحة عن حقائق لبنانية راسخة، فالنظام الذي اعتبر الأضعف، اظهر من التماسك والصمود ما لم يكن ملحوظاً في الادبيات. والمعارضة، بيسارها خصوصاً، عادت تتلون بالوان مذهبية وطائفية ومناطقية، هي بنت المحصلة اللبنانية بمنوعاتها وتراكيبها واشكالياتها.

الآن هل نطيل الوقوف امام مسالة الحرب الاهلية تاريخاً؟ للامر مغرياته، خاصة ان «القراءة التاريخية» تعفي من تلمس معضلات الراهن، عندما يقتصر الامر على السرد، وعندما ترقى محطات الاحداث الى مستوى القطع التاريخي، هذا ناهيك عن القطع المعرفي، او التضليل المعرفي لمعدم الاحاطة بالظاهرة واستقراء مدلولاتها واستبطان مضمراتها.

من جانبنا لا نغفل ذلك. فما يراه البعض تاريخاً، نتلمسه اليوم وقائع عيانية، ومن يقصر حجة القتالة بتوقف الحرب الاهلية على انقشاع غمام البارود، يتجاهل عمداً او عن غير إدراك، استمرار العوامل المحرضة التي ادّت الى انفجار البارود.

لقد انفجر الوضع اللبناني ذات يوم في مفصل القضية الوطنية، وانقسمت الآراء حول ما يستطيعه البلد وما لا يستطيعه في معمعة الصراع العربي - الصهيوني، كذلك توزعت الخطب بين واهم بالنجاة من واجباته فرتب التقوقع، وطامح الى دفع الوضع حتى نهاياته القومية والوطنية فرتب «مغامرة» لا تتفق وحيثياتها وحيثيات الواقع. بنظرة سريعة الآن الى هذه النقطة، هل نقع على غير الانقسام حولها؟ واذا كانت المعطيات قد تبددت وكذلك الوقائع، فهل يلغي ذلك استمرار التباين؟ الجواب بالنفي على رغم ان بعض الخطب يراوح الآن تحت سقف تحريري يطلقه البعض من المنفى، هو نسخة من نسخ الاستقالة من العمل الذي يراكم عناصر استعادة النفس الاستقلالي الحقيقي فعلاً، وخطب من نوع آخر ظاهرها العروبة، بعد ان استبدل الفاعل العربي، باطنها التملق، والتطلع الى مكسب شخصي، ممره المناقصة على حقوق البلد... والعروبة الديموقراطية في آن، بكلمة، خرج الوضع اللبناني في مفصل قضيته الوطنية من طرفة قومية اجتاحت حقوقه، في سياق محاولة اجتياح أعم لكل دول الطوق المحيطة بفلسطين، الى إلحاق قومي يعاد تفعيله يومياً على قياس طبقة سياسية تزداد هزالاً.

ثمة مسالة اخرى قديمة - راهنة، شديدة الصلة بمسالة الديموقراطية في البلد، بما هي اعادة صياغة للتوازنات، وللعلاقات، وتمثيل الكتل الاجتماعية المختلفة، وتنفيس الاحتقان الاجتماعي من خلال آليات تجهد دائما لبلورة تسويات متعاقبة فلا يأخذها الإقفال على مصالح ضيقة، ولا يلغيها الانفجار المترتب على الاقفال. يوعي اليوم نجد ان مسالة الإلغاء اتسعت، وحيز التفاعل ضاق، والإلغاء طاول رموزاً وقوى وطبقات ونزعات وطروحات، وانتفاضات واجتهادات، واقام مكان هذا كله خطاباً معلباً يكاد يقرب من خطاب قدسي لا ترقى اليه الشكوك، ومجرد التفكير في دلالته هرطقة تدينها «الأمة اللبنانية» الناهضة حديثاً، ويمغفول رجعي، الى مهماتها الوطنية والقومية، اذن الاختزال والالغاء والاقصاء، كلها امور لا تندرج في عداد التاريخ، بل هي من بنات الحاضر، رغم ان الطوائف والمذاهب تحرص على الديموقراطية وتجهد لبناء دولة القانون والمؤسسات!! أما مقولة لا غالب ولا مغلوب، فقد انقضى زمانها، ولتذكير نقول ان ترداد هذه المقولة لم يكن يدل فعلاً على واقعها من جهة، ولا ينفي بعضاً من مضامينها في التركيبة اللبنانية من جهة اخرى. ولإنصاف ايضا نقول، ان غلب اللبنانيين لم يكن عارياً الى هذا الحد، بل كان الحرص دائما يغلف بشاعته برداء ما من كلمات التعايش... والجناحين... الخ، كذلك لم تكن كتلة المغلوبين واسعة الى هذا الحد، مما تستطيع معه القول ان البلد يكترثه الساحة مستلب ومصلوب، والهيكل يرش فيه الجروح ملحاً، فيما يدّعي السدنة انهم يكثرون من إشعال البخور.

*(عضو لجنة مركزية في منظمة العمل الشيوعي)